

**المصطلحات، والحدود النحوية في كتاب: (الوسيط في الإعراب)**

**لإبراهيم بن محمد أبي طالب (من أعلام القرن الثالث عشر الهجري)**

الباحث أحمد عطية حيدر

جامعة البصرة – كلية الآداب

: أ.م.د. عبد المطلب جبار أمان

**الملخص:**

إنَّ علومَ اللغة العربية من أجمل العلوم وأجودها، لأنها لغة القرآن الكريم، وبها يستقيمُ اللسان، وقد تسابقَ العلماء الأوائل إلى خدمة هذه اللغة الشريفة، فبذلوا في هذا المجال جهوداً كبيرة، خلدت ذكرهم، والتراث الذي بين أيدينا خيرُ دليل على ما قدّموه من عطاء كبير، وهو مصدر فخر واعتزاز لكل عربي. ومن الوفاء لهؤلاء العلماء الأعلام، أن تتم العناية بترائهم، وانطلاقاً من هذا المبدأ، فقد وقع اختياري على دراسة وتحقيق كتاب: (الوسيطُ في الإعراب) تأليف: (إبراهيم بن مُحَمَّد أبي طَالِب)، وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مبحثين مهمين في الكتاب وهما: أولاً: موقفه من المصطلحات النحوية، وثانياً: موقفه من الحدود النحوية. وفي نهاية الدراسة ذكرت مجموعة من النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** المصطلح، الحدود، النحو .

**Terms and grammatical boundaries in the book: (alwasit fi al'ierab)**

**By Ibrahim bin Mohammed Abi Taleb**

**(from the flags of the thirteenth century Hijri)**

**Mustel search**

**: Ahmed Atiya Haider**

**.Dr. Abdul Muttalib Jabbar Aman**

**abdulmuttalib.jabar@uobasrah.edu.iq**

Abstract:

The sciences of the Arabic language are one of the most beautiful and finest sciences, because it is the language of the Holy Qur'an, and the tongue is straight, and the early scholars raced to serve this honorable language, so they made great efforts in this field, immortalized their memory, and the heritage that we have in our hands is the best evidence of their great giving, which is a source of pride and pride for every Arab. Based on this principle, I have chosen to study and investigate the book: (alwasit fi al'ierab) authored by: (Ibrahim bin Muhammad Abi Talib), and this study aims to shed light on two important researches in the book, namely: First: his position on the terms contained in the book, and secondly: his position on the definitions contained in the book. At the end of the study, a set of the findings of the .study was reported

#### المبحث الأول: موقف المصنف من المصطلحات النحوية

إنَّ تحديد المصطلح ضرورة علمية ومنهجية هامة؛ لأنَّه يضبط قواعد كل علم وفن، ويحدد معايير الصواب والخطأ فيه، و(المصطلح) في اللغة: مأخوذ من (الصَّلَح)، والصلاح ضد الفساد، ويقال: تصالح القوم بينهم، والصَلَح: السِّلْم، قد اصطلحوا، وتصالحو، أي: اتفقوا<sup>(١)</sup>.

أمَّا في الاصطلاح فهو « عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، والاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى»<sup>(٢)</sup>.

وعلم النحو - كغيره من العلوم - رافقته المصطلحات منذ النشأة، ثم تطورت، فهناك بعض المصطلحات تُنسب إلى النحاة الأوائل، كأبي الأسود الدؤلي (٦٧هـ) ثم الخليل، مرورًا بسيبويه صاحب أول مدونة نحوية وصلت إلينا، والتي تضمنت مصطلحات أبدعها سيبويه نفسه، وأخرى استقاها من أستاذه الخليل أو غيره، وتشمل كثيرًا من المصطلحات النحوية المتداولة اليوم كالفعل والفاعل والمفعول به والصفة المشبهة وغير ذلك، وأخذ المصطلح بالتطور حتى استقر في عصور متأخرة عن عصر التأسيس<sup>(٣)</sup>.

والمعروف أنَّ مؤسسي المذهب الكوفي قد تتلمذوا على يد علماء البصرة، كأبي جعفر الرؤاسي الذي تتلمذ على أبي عمرو بن العلاء ، والكسائي على الخليل بن أحمد، وأبو زكريا الفراء على يونس بن حبيب، وبسبب الفاصل الجغرافي بين المدينتين البصرة والكوفة، والمناخ السياسي الخاص بكل منهما، فإنَّ الكوفيين أحسوا بشيء من الاستقلالية، ثم بشيء من المنافسة مع البصريين، وأخذوا بوضع بعض المصطلحات النحوية

الخاصة بهم، ولكن بقيت الهيمنة للمذهب البصري على الدرس النحوي، وشهرة مصطلحاته<sup>(٤)</sup>، لذلك تبنّى المصنف مصطلحات البصريين في معظم المسائل التي ذكرها، مستعملاً إلى جانبها بعض المصطلحات الكوفية أحياناً، ومنها ما يأتي:

### مصطلح النعت والصفة:

النعتُ لغةٌ : وصفك الشيء تنعته بما فيه، وتبالغ في وصفه، ونعتُ الشيءَ وتنعته إذا وصفته<sup>(٥)</sup>، أمّا الصفة فمن: وصفك الشيء بحليته ونعته، وتواصفوا الشيء من الوصف<sup>(٦)</sup>.

ويرى كثير من الدارسين أنّ (النعت) من مصطلحات الكوفيين وأنّ (الصفة) من مصطلحات البصريين<sup>(٧)</sup>، والحقيقة أنّ المصطلحين قد ورد استعمالهما عند النحويين الأوائل، في كلا المدرستين، وهذا ما أشار إليه السيوطي بقوله عن النعت: «والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة»<sup>(٨)</sup>.

وقد أشار الدكتور (عوض حمد القوزي) إلى أنّ هذين المصطلحين وإن كانا لشيء واحد إلا أنّ بعض النحاة يرون ثمة فرق بينهما، فهناك عموم وخصوص في المسألة، فالنعت يكون بالحلية نحو: (كبير، وصغير)، والصفة تكون بالأفعال، نحو: (ضارب وخارج)، ويبيّن أيضاً أنّ مصطلح (النعت) استعمله الكوفيون بكثرة إلا أنّ اختراعه لا يعود إليهم، فهم في ذلك تابعون؛ لأنّ البصريين قد سبقوهم في استعماله<sup>(٩)</sup>.

وقد استعمل المصنف المصطلحين في مواضع مختلفة في كتابه (الوسيط في الاعراب)، ولكن الغلبة كانت لمصطلح (النعت)، ومن هذه المواضع ما ذكره في حديثه عن التوابع، إذ قال: «والنعت يتبع المنعوت في إعرابه، وتعريفه، وتتكبيره، سواء كان جارياً على ما هو له، أو على ما هو لشيء من سببه، فلا تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة إلا إذا كان التعريف بلام الجنس، فإنها قريبة من التكثير»<sup>(١٠)</sup>.

وفي كلامه عن الاشتغال استعمل مصطلح (الصفة)، قائلاً: «ولا يضاف مرادف الى مرادفه، ولا موصوف الى صفته، ولا صفة الى موصوفها، وما أوهم شيئاً من ذلك يؤول... وموهم إضافة الموصوف إلى الصفة يؤول بحذف المضاف اليه وإقامة صفته مقامه... وموهم إضافة الصفة الى الموصوف يؤول بإضافة الشيء الى جنسه بعد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه...»<sup>(١١)</sup>.

### مصطلح (الخفض، والجر):

الخفض في اللغة: « ضد الرفع، خفضه أخفضه خفضاً »<sup>(١٢)</sup>. أما في الاصطلاح فهو: « الجر الذي يجلب للأسماء حركة الكسر أو ما ينوب عنها من الحروف بفعل واحد من أمور ، ثلاثة هي الحرف الخافض والإضافة والتبعية»<sup>(١٣)</sup>.

وهو مصطلح أطلقه الكوفيون مقابلاً لمصطلح (الجر) عند البصريين، وقد استقوه من كلام (الخليل) ولكنهم عمموا استعماله، فاطلقوه على حركات المنون وغير المنون<sup>(١٤)</sup>، والسبب في اطلاق هذه التسمية ذكره الزجاجي بقوله: «ومن سماه منهم ومن الكوفيين (خفضاً) فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين»<sup>(١٥)</sup>.

وقد استعمل المصنف مصطلحي الخفض والجر معاً في كتابه مع تغليب واضح للمصطلح الثاني، فمن المواضع التي ذكر فيها مصطلح (الخفض) ما ذكره في حديثه عن المواضع التي أجاز فيها كسر همزة (إِنَّ) إذ قال: «الثاني: أن تقع بعد القسم وليس مع أحد معموليه اللام كقولك: حلفت إِنَّكَ ذاهبٌ بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولاً بإسقاط الخافض»<sup>(١٦)</sup>.

ومن المواضع التي استعمل فيها مصطلح الجر، حديثه عن «(نون الوقاية)، وانما سُميت بها لأنها تقي آخر الفعل عن الكسرة الشبيهة بالجر، وهي كسرة ما قبل ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل، وذلك لأنَّ ياء المتكلم إذا نصبتها الفعل وجب أن يلحق ما قبلها نون تقي الفعل كسرة الاتباع؛ لأنها شبيهة بالجر؛ لكثرة وقوعها في الأسماء، فلم تلحق الفعل بخلاف كسرة ما قبل ياء المخاطبة، نحو: تفعلين، فإنها لا تشبه الجر؛ لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل»<sup>(١٧)</sup>.

### مصطلح (المُسْتَقْبَل، والمضارع):

(الفعل المُسْتَقْبَل) هو مصطلح كوفي، يقابله مُصْطَلَح (الفعل المضارع) عند البصريين<sup>(١٨)</sup>، وقالوا إِنَّ المضارع سمي مضارعاً لمضارعه للاسم، ولهذا فهو معرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه<sup>(١٩)</sup>، وَقَالَ الأزهري: «وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ: مضارع؛ لِمُشَاكَلَتِهِ الْأَسْمَاءَ فِيمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ»<sup>(٢٠)</sup>.

وقد ذكر ثعلب تسمية (المستقبل) بقوله: «ولا تُجِيء عسى إلا مع مُسْتَقْبَل، ولا تُجِيء مع ماض ولا دائم ولا صفة»<sup>(٢١)</sup>، ومن شواهد استعمال المصنف لمصطلح (الفعل المُسْتَقْبَل) ما ذكره في مسألة ما ذكره في مسألة النون التي تلحق الفعل المضارع وفعل الأمر بقوله: «نون التأكيد وهي قسمان... وتختص بالفعل المُسْتَقْبَل، والأمر... نحو: وَنَجْرِيْنَ، وَليَعْلَمَنَّ، وَاعْلَمَنَّ، وَلا تَضْرِبَنَّ، وَهل تَنْصُرَنَّ، وَليتَنَكَّ تَجِيئَنَّ، أَلَا تَنْزِلَنَّ بنا، والله لأفعلنَّ كذا، بالتخفيف، والتشديد»<sup>(٢٢)</sup>،

ومن شواهد استعماله لمصطلح (الفعل المضارع)، ما قاله في مسألة مجيء الحال جملةً، إذا قال: « وإن ورد ما يشبهه حُمِلَ على أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والواو داخلة على الجملة الاسمية، فمن ذلك ما

حكاة الاصمعي: (فُتُّ وَأصُكُ عَيْنُهُ)<sup>(٢٣)</sup>، أي: وأنا أصكُ، وإن كان الفعل المضارع مقروناً بـ(قد) لزمته الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(٢٤)</sup>، وإن كان منفياً يكون بالواو والضمير معاً، أو بأحدهما<sup>(٢٥)</sup>.

**مصطلح (الأدوات والحروف):** الأداة في اللغة: هي الآلة والوسيلة، ولكلّ ذي حِرْفَةٍ أداة، وهي آلتُه يقيم بها حِرْفَتَهُ<sup>(٢٦)</sup>، أمّا في الاصطلاح فلها تعريفات كثيرة متشابهة، منها: «هي الكلمة التي يتوسّل بها قائلها إلى إفادة معانٍ مختلفة، يقتضيها التعبير، كأدوات الاستفهام والاستثناء، كما أنّ شأن من هذه الأدوات في بعض الأحيان جلب الحركة أو السكون لما يقع بعدها من كلمات»<sup>(٢٧)</sup>.

وذكر بعض العلماء والدارسين أنّ مصطلح (الأدوات) مصطلح كوفي يُستعمل مقابلاً لمصطلح (حروف المعاني) عند البصريين؛ لأنّ الأدوات لا تدلّ على معنى في نفسها<sup>(٢٨)</sup>، وأشار بعضهم إلى أنّ مصطلح (الأدوات) شاع استعماله عند الفراء أكثر من غيره من الكوفيين<sup>(٢٩)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أنّ مصطلح (الأداة) كوفي النشأة ثم استعمل متأخراً عند بعض البصريين مثل ابن السراج، واستدلوا على نشأته الكوفية بعدم وروده عند سيبويه<sup>(٣٠)</sup>، وربما هذا الكلام فيه نظر؛ لأنّ سيبويه ذكر مصطلح (الأداة) في الكتاب في باب (حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) بقوله: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوف به. ثمّ التاء»<sup>(٣١)</sup>، وكذلك ورد مصطلح (الأداة) عند الخليل في العين بقوله: «ليت: الليت: صفحة العنق، والجمع: لَيْتَةٌ، وليت لغة في لَيْتَتِي، وليت أداة النصب، وهو التَّمْيِي، وتقول: لَيْتَتِي فَعَلْتُ، وليت لي كذا»<sup>(٣٢)</sup>.

ولسنا هنا بصدد محاكمة المصطلح على كوفيته أو بصريته، ما يهمنا أنّ المصنف قد استعمل المصطلحين في كتابه، لكنّه فرّق في الاستعمال، فقد استعمل مصطلح (الأدوات) في مسائل معينة مثل (الاستفهام، والشرط)، ولعل ذلك يعود إلى أنّ الشرط أو الاستفهام قد يكون بـ(اسم) نحو: متى يسافر زيد؟، وقد يكون بـ(حرف) نحو: هل قام زيد؟، في حين استعمل مصطلح (الحروف) في المسائل التي فيها الحرفية خالصة، مثل (حروف التنبيه، وحروف الزيادة)، فمن المواضيع التي استعمل فيها المصطلح الأول: حديثه عن الاستثناء قائلاً: «وأما (حاشاء، وعداء، وخلا)، فهي من أدوات الاستثناء، لا لتعدية ما قبلها إلى ما بعدها، فتنصب ما بعدها وتجر، فإذا نَصَبَتْ فهي أفعال ماضية غير متصرفة، وإذا جرّت فهي حروف جر»<sup>(٣٣)</sup>.

ومن المواضيع التي استعمل فيها المصطلح الثاني: ما ذكره في مسألة تخفيف النون في (كأنّ) إذ قال: «وتُخَفَّفُ فتُلغى عن العمل؛ لخروجها عن المشابهة، واشبهت الحروف العاطفة، فأجريت مجراها، ويجوز معها الواو مشددة ومخففة»<sup>(٣٤)</sup>.

ويستعمل المصنف أحياناً المصطلح ومرادفه، بغض النظر عن المدرسة التي ينتمي إليها المصطلح، ومن هذه المصطلحات:

مصطلح (المثبت، والموجب، و الإثبات، والإيجاب): ومن شواهد استعمالها عند المصنف ما أورده في مسألة التوكيد ب(النون) الخفيفة، والثقيلة، فقد ذكر مصطلح (المثبت) بقوله: «وَقَلَّتْ فِي النَّفْيِ، وَلَزِمَتْ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ (المثبت)، وكَثُرَتْ فِي مِثْلِ: (إِمَّا تَفْعَلَنَّ)، وهو الشرط المؤكد ب(ما) نحو: ﴿فَأِمَّا تَرِينَ﴾<sup>(٣٥)</sup>...»<sup>(٣٦)</sup>.

وفي مواضع أخر ذكر المصطلح المرادف (الموجب)، منها ما قاله في حديثه عن القسم، قال: «وَيُجَابُ الْقِسْمَ الَّذِي لغير السُّؤَالِ بِ(بِاللَّامِ) فِي (الموجبة) الاسمية نحو: والله لزيدٌ قائمٌ، والفعلية نحو: والله لأفعلنَ كذا... (ما) و(لا) في المنفية، اسمية كانت أو فعلية»<sup>(٣٧)</sup>.

وذكر مصطلح (الإثبات) في حديثه عن الخبر في الجملة الحالية بقوله: «وإن كان منفيًا يكون بالواو والضمير معًا، أو بأحدهما ... وإلا ففي (الإثبات) ب(الواو، وقد) مع الضمير، ودونه»<sup>(٣٨)</sup>.

وفي حديثه عن خبر المشبهات ب(ليس) ذكره مرادفه (الإيجاب)، بقوله: «وإذا عطف عليه بعاطف يفيد (الإيجاب) بعد النفي - وهو (بل، ولكن) - نحو: ما زيدٌ مقيمًا بل مسافر، وما عمرو قائمًا لكن قاعد، فحكم المعطوف الرفع»<sup>(٣٩)</sup>.

وذكر أيضًا مصطلح (غير الموجب) مرادفًا لمصطلح (المنفي)، فمن ذلك ما ذكره في كلامه حول حروف الزيادة، بقوله: «و(من): تزداد في غير الموجب من الكلام في المشهور عند البصريين نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٤٠)</sup>، ... وجوز الاخفش والكوفيون زيادتها في الموجب»<sup>(٤١)</sup>.

ومنه أيضًا ما ذكره في مسائل المستثنى، قائلًا: «وإن كان الاستثناء منقطعًا وجب نصب ما بعد (إلا) عند جميع العرب إلا (بني تميم)، فإنهم قد يتبعون في غير الإيجاب المنقطع المؤخر عن المستثنى منه بشرط صحة الاستثناء عنه بالمستثنى، فيقولون: ما فيها انسان الا وتد، و يقرأون: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾<sup>(٤٢)</sup>...»<sup>(٤٣)</sup>

مصطلح (الجزاء، وجواب الشرط): ورد استعمال المصطلحين عند المصنف، فقد ذكر المصطلح الأول بقوله: « وإن كانا ماضيين فمجزومان تقديرًا، وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا، فالشرط مجزوم لفظًا، والجزاء مجزوم تقديرًا»<sup>(٤٤)</sup>.

وقال مستعملًا المصطلح الثاني: «وإذا جاء بعد (جواب الشرط) المجزوم مضارع مقرون ب(الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أن)»<sup>(٤٥)</sup>.

وقد أقرّ بترادفهما بقوله: « وكل من أدوات الشرط المذكورة تقتضي جملتين، تسمى الأولى منها شرطًا، والثانية جزءًا وجوابًا أيضًا»<sup>(٤٦)</sup>.

كما استعمل مصطلح (كلم المجازة) مرادفًا لمصطلح (أدوات الشرط)، حيث قال: « وكلم المجازة وهي: (إن، ومن، وما، ومهما، وأي، ومتى، وإيان، وأين، وإذما، وحيثما، وأنى، وكيفما، وإذا)، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبُدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٤٧)</sup>، و﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾<sup>(٤٨)</sup>... »<sup>(٤٩)</sup>.

**مصطلح (الجمع، الجمعية):** استعمل المصطلحين للدلالة على الجمع بغض النظر عن نوعه، فمن المواضع التي ذكر فيها المصطلح الأول قوله عن أفعال المدح والذم: « وشرط صحة وقوعه مخصوصاً: مطابقتة الفاعل في الافراد والتنثية والجمع،»<sup>(٥٠)</sup>

أمّا مصطلح الجمعية فاستعمله عن الممنوع من الصرف بقوله : « والمانع من صرف زنة (مفَاعِلِ و مَفَاعِيلِ) ... لخروجها عن صيغ أحاد العربية، وفرعية في المعنى بالدلالة على الجمعية»<sup>(٥١)</sup>.

**مصطلح (الوصف، والوصفية):** استعمل مصطلح (الوصف) في أكثر من موضع من الكتاب منها ما ذكره في حديثه عن الابتداء بالنكرة ، بقوله: « وقولهم: (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَاب) وَإِنْ قِيلَ إِنَّ هَذَا مِنَ الْقِسْمِ الْمَخْصَصِ بِالْوَصْفِ»<sup>(٥٢)</sup>، ومن المواضع التي استعمل فيها مصطلح (الوصفية) ما ذكره في مسائل حروف الزيادة بقوله: «و(ال) زيادتها على ضربين: لازمة، وعارضة... لملاحظة الصفة بمصحوبها كحارث، وعباس، وحسن، مما سموا به مجرداً ثم أدخلوا عليها الألف واللام لملاحظة الوصفية، فقالوا: الحسن، والحارث، والعباس »<sup>(٥٣)</sup>.

واستعمل مصطلح (الخبرية)، وجعلها عاملاً معنوياً لرفع الخبر، في حديثه عن اسم التفضيل، إذ قال: «... مع أنه لو رفع (الكحل) بالابتداء و(أحسن) بالخبرية يلزم الفصل بينه وبين (مَنْ) باجنبي»<sup>(٥٤)</sup>.

وهناك جملة أخرى من المصطلحات التي وردت عند المصنف بعضها قليلة الورد في كتب النحو، وبعضها مستعمل في النحو، وفي علوم أخرى كالفقه والأصول، ومن هذه المصطلحات: الاستكراه<sup>(٥٥)</sup>، الاطلاق، والتقييد<sup>(٥٦)</sup>، الوجوب، والجواز<sup>(٥٧)</sup>.

### المبحث الثاني: موقف المصنف من الحدود النحوية:

الحدُّ في اللغة: الحد بين الشئين: الفرق بينهما، وحددت على الرجل أحده حدًا: إذا غضبت عليه، وحد السارق وغيره: الفعل الذي يمنعه من المعاودة ويحده عنه، وأصل الحد : المنع، يقال: حدّني عن كذا أي: منعني<sup>(٥٨)</sup>.

أمّا في الاصطلاح: فعرفه الجرجاني بأنّه: «قول دال على ماهية الشيء، ويشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز»<sup>(٥٩)</sup>، وعرفه الفاكهي بأنّه: «ما يميز الشيء عن جميع ما عداه»<sup>(٦٠)</sup>.

ويُعدُّ الحد هو الأساس الذي يوصل إلى فهم المصطلح، ومعرفة ماهيته، والكشف عن شروطه وأحكامه، وقد اهتم المصنف كثيرا بذكر الحدود النحوية للموضوعات كافة، وركز فيها على المعنى الاصطلاحي، فإنّ أغلب الموضوعات التي ذكرها، ذكر لها تعريفاً اصطلاحياً، وهو المهم عنده، ولا يعبأ بالمعنى اللغوي إلا نادراً، فمنه على سبيل المثال ما ذكره عند حديثه عن حروف العطف، إذ قال: « وإنما سميت بالعاطفة؛ لأنّ هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه؛ لأنّ العطف في اللغة الإمالة»<sup>(٦١)</sup>، ولعل ذلك يعود الى المنهج الذي وضعه لنفسه في عدم الإطناب، وإنّما يُذكر ذلك في بعض الكتب المطوّلة، ومن التعريفات التي ذكرها بالمعنى الاصطلاحي: تعريف الفاعل بقوله: «وهو اسم حقيقة أو حكماً أسند اليه الفعل أو شبهه، وقُدّم عليه على صيغة المعلوم»<sup>(٦٢)</sup>.

ومنه أيضاً تعريف (المفعول معه) «إذ قال: وهو الاسم المذكور بعد واو بمعنى (مع)، أي: دالة على المصاحبة، بلا تشريك في الحكم»<sup>(٦٣)</sup>.

وفي بعض الأحيان يعتمد الأسلوب الوصفي في التعريف، أي من خلال الوصف والتمثيل لموضوع نحوي معين، ومن ذلك ما ذكره في تعريف التصغير إذ قال: «كل اسم متمكن يقصد تصغيره، فلا بُدّ من ضمّ أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثياً لم يغير بأكثر من ذلك، وإن كان رباعياً وما زاد، كسر ما بعد الياء، فيكون مثال التصغير على (فُعيل)، نحو قولك في (فلس): (فُلَيْس)»<sup>(٦٤)</sup>.

ومنه أيضاً تعريف الاسم المنسوب، قال: النَّسَب: «يُقصد به إضافة الرَّجل إلى (أب، أو قبيلة، أو بلد، أو مذهب) ونحو ذلك، فيجعل حرف إعرابه ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها»<sup>(٦٥)</sup>

وهذه الطريقة ليست بدعاً منه وإنما قد استعملها القدماء ومنهم سيبويه<sup>(٦٦)</sup>، ومثال ذلك ما ذكره في تعريف الفعل بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمِكَّتْ وَحَمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فَإِنَّهُ قَوْلُكَ آمِراً: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ»<sup>(٦٧)</sup>.

ولم أجد موضوعاً من الموضوعات النحوية التي تطرق إليها المصنف تركه من دون تعريف.

### الخاتمة

- مر المصطلح النحوي بمراحل متعددة حتى استقر عند المتأخرين.
- استعمل المصنف مصطلحات البصريين في غالب الأحيان ولكنه لم يهمل مصطلحات الكوفيين، فقد استعملها في بعض الأحيان كمصطلح (النعته والصفة).
- لم يكن استعمال المصنف لمصطلحات البصريين من باب التعصب وإنما لطغيان المذهب البصري على الدرس النحوي بشكل عام.
- استعمل المصنف في بعض الأحيان المصطلح ومرادفه بغض النظر عن المدرسة المؤسسة للمصطلح.
- اتضح سيق مما تقدم أنّ مصطلح الأداة استعمل في النحو العربي منذ نشأة الدرس النحوي، وأنّ الخليل أكثر استعمله بالمفهوم الحديث للأدوات النحوية، وأنّ سيبويه استعمله في موضع واحد في كتابه، واستعمله كذلك الفراء استعمله بمعنى حروف المعاني .
- اتضح أن مصطلح (الأداة) ليس كوفي النشأة كما ذهب إلى ذلك بعضهم إنما ورد عند البصريين أولاً.
- هناك صعوبات كبيرة تحول دون تتبع الحدود والمصطلحات النحوية لرصد نشأتها رسداً دقيقاً؛ من هذه العقبات انعدام وثائق المراحل الأولى لها.

### المصادر والمراجع

- الأدوات النحوية عند المفسرين، محمود احمد الصغير، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، ت: محمد مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي ط١، ٢٠٠٢ م
- أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، أحمد مكي الانصاري، مكتبة لسان العرب، ط١، ١٩٦٤.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦هـ.
- تهذيب اللغة، الزهري محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠ هـ)، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- الخلاف النحوي في الأدوات، عامل فائل بلحاف (أطروحة دكتوراه)، جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م.

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك حقه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- شرح المفصل، للزمخشري: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع فهارسه: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي ( ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي الدميري، ١٤٠٨هـ.
- في علم النحو العربي رؤية جديدة وعرض نقدي، صبري المتولي، الناشر : دار الغريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
- كتاب التعريفات، الرشف الجرجاني (علي بن محمد) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣ م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٨ م.
- لسان العرب ، ابن منظور، محمد بن مكرم، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت ودار صادر،(د.ط.)، و(د.ت).
- المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٨٧.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف،، دار المعارف، مصر، (د.ط.)، (د.ت).
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٨
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١ ١٤٠١هـ.
- معجم ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠ هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، الناشر: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٩٨٥.
- نزهة الألباء في طبقات الادباء، أبو البركات الاتباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠ م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة مصطفى الطنطاوي ط٤، ١٢٧٤هـ.
- الوسيط في الاعراب: أحمد عطية حيدر، (أطروحة دكتوراه)، جامعة البصرة.

هوامش البحث:

- (<sup>١</sup>) ينظر: تهذيب اللغة، الزهري: ١٤٢/٤، باب: (الحاء والضاد)، ولسان العرب: ٥١٧/٢، مادة: (صلح).
- (<sup>٢</sup>) كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني: ٢٨.
- (<sup>٣</sup>) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي: ٣٠٤، والمصطلح النحوي، عوض حمد القوزي: ٣٠.
- (<sup>٤</sup>) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الادباء، أبو البركات الانباري: ٤٧/١، و نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي: ١١٥\_١١٩.
- (<sup>٥</sup>) ينظر: تهذيب اللغة: ١٦٣/٢، باب (العين والتاء مع النون)، ولسان العرب: ٩٩/٢، مادة (نعت).
- (<sup>٦</sup>) ينظر: تهذيب اللغة: ١٧٤ / ١٢، (باب الصاد وألفاء).
- (<sup>٧</sup>) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٢٠٣، والمصطلح النحوي، القوزي: ١٦٦.
- (<sup>٨</sup>) همع الهوامع، السيوطي: ١٤٥/٣.
- (<sup>٩</sup>) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢/٢٣٢، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي: ١٦٦
- (<sup>١٠</sup>) الوسيط في الإعراب: ١٨٨.
- (<sup>١١</sup>) المصدر نفسه: ١٧١.
- (<sup>١٢</sup>) جمهرة اللغة، ابن دريد: ٧٠٦/١، مادة (خ ض م).
- (<sup>١٣</sup>) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي: ٧٦.
- (<sup>١٤</sup>) مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: ٢٥٧.
- (<sup>١٥</sup>) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.
- (<sup>١٦</sup>) الوسيط في الاعراب: ٣٢.
- (<sup>١٧</sup>) المصدر نفسه: ٦٣.
- (<sup>١٨</sup>) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٦٥.
- (<sup>١٩</sup>) ينظر: أوضح المسالك: ٥٢/١.
- (<sup>٢٠</sup>) تهذيب اللغة: ٢٩٨/١، باب (العين والضاد مع الراء)
- (<sup>٢١</sup>) مجالس ثعلب: ١٣٤.
- (<sup>٢٢</sup>) ينظر: الوسيط في الاعراب: ٦٢.
- (<sup>٢٣</sup>) ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت: ١٦٩، ومعجم ديوان الأدب: ٣٣٣/٢.
- (<sup>٢٤</sup>) سورة الصف، الآية: ٥.
- (<sup>٢٥</sup>) النص المحقق: ١٦١.
- (<sup>٢٦</sup>) العين: ٩٨/٨، (باب الليف من الدال).
- (<sup>٢٧</sup>) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي: ١٠٠، وينظر: في علم النحو العربي رؤية جديدة وعرض نقدي، صبري المتولي: ٢٣٢.
- (<sup>٢٨</sup>) ينظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: ٢٠٧، وأبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، أحمد مكي الانصاري: ٤٤٥.
- (<sup>٢٩</sup>) الخلاف النحوي في الأدوات، عامل بلحاف (أطروحة دكتوراه): ٢٤.
- (<sup>٣٠</sup>) المدارس النحوية، إبراهيم السامرائي: ٢٢٢، والأدوات النحوية عند المفسرين، محمود احمد الصغير: ٣٨.

- (٣١) الكتاب: ٤٩٦/٣ .
- (٣٢) العين: ٨ / ١٣٥ .
- (٣٣) الوسيط في الاعراب: ٤٧ .
- (٣٤) الوسيط في الاعراب: ٣٩ .
- (٣٥) سورة مريم، الآية: ٢٧ .
- (٣٦) الوسيط في الاعراب: ٦١ .
- (٣٧) المصدر نفسه: ٤٦ .
- (٣٨) المصدر نفسه: ١٦٠ .
- (٣٩) المصدر نفسه: ١٦٧ .
- (٤٠) سورة آل عمران، الآية: ٦٢ .
- (٤١) الوسيط في الاعراب: ١٤ .
- (٤٢) سورة النساء، الآية: ١٥٧ . والوسيط في الاعراب: ١٤٥ .
- (٤٣) الوسيط في الاعراب: ١٤٨ .
- (٤٤) المصدر نفسه: ٧٥ .
- (٤٥) المصدر نفسه: ٧٧ .
- (٤٦) المصدر نفسه: ٧٥ .
- (٤٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤ .
- (٤٨) سورة النساء، الآية: ١٢٣ .
- (٤٩) الوسيط في الاعراب: ٧٣ .
- (٥٠) المصدر نفسه: ٩٩ .
- (٥١) المصدر نفسه: ١٨٢ .
- (٥٢) المصدر نفسه: ١٦٦ .
- (٥٣) المصدر نفسه: ١٥ .
- (٥٤) المصدر نفسه: ٢٥٣ .
- (٥٥) المصدر نفسه: ٧٢ .
- (٥٦) المصدر نفسه: ٣ .
- (٥٧) المصدر نفسه: ١١٣، ١٢٠ .
- (٥٨) جمهرة اللغة، ابن دريد: ٩٥/١، مادة (حدد).
- (٥٩) كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني: ٨٣ .
- (٦٠) شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي: ٤٩ .
- (٦١) ينظر: الوسيط في الاعراب: ٦ .
- (٦٢) الوسيط في الاعراب: ١٠٦ .
- (٦٣) المصدر نفسه: ١٦٤ .
- (٦٤) المصدر نفسه: ٢٤٢ .

(٦٥) ينظر: الوسيط في الاعراب: ٢٤٦.

(٦٦) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٦٤.

(٦٧) الكتاب، سيبويه: ١/١٢.